

قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١

بزيادة المعاشات

وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تزداد بنسبة (١٠٪) اعتباراً من ١/٧/٢٠٠١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ ،
وفقاً لأحكام القوانين التالية :

- ١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .
 - ٢ - قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
 - ٣ - قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر
بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦
 - ٤ - قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين فى الخارج الصادر بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨
 - ٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
- وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش ، وتسرى فى شأنها جميع أحكامه ،
وذلك بمراعاة ماأتى :
- ١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب
المعاش والزيادات والإعانات فى ٣٠/٦/٢٠٠١

وبالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥،

يراعى ما يأتى :

- (أ) يقصد بالمعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسى .
 - (ب) لا تعتبر إعانة العجز الكامل جزءاً من المعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة .
 - ٢ - تكون الزيادة بحد أدنى عشرة جنيهاً و بحد أقصى ستون جنيهاً شهرياً .
 - ٣ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش .
 - ٤ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش .
 - ٥ - تستحق الزيادة بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ، وقانون التأمين الاجتماعى للمعاملين المصريين بالخارج المشار إليهما ، بالإضافة إلى الحد الأقصى للمعاش والزيادات والإعانات .
 - ٦ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة ما يصرف لهم من المعاش بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ٣٠/٦/٢٠٠١ .
- ولا تسرى هذه الزيادة على معاش العجز الجزئى الذى لم يؤد إلى إنهاء الخدمة .
وتتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة .

(المادة الثانية)

يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ للمؤمن عليه الذى تسرى بشأنه العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ زيادة بواقع (٨٠٪) من قيمة هذه العلاوة ، وذلك متى توافرت الشرط الآتية :

أن يكون استحقاق المعاش فى حالات بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه .

٢ - أن يكون المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة مشتركاً عن العلاوة المشار إليها .
ويراعى في شأن هذه الزيادة ما يأتي :

- (أ) تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة إلى أجر اشتراك المؤمن عليه الأساسي المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه ، وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك المشار إليه في ١٩٩٢/٦/٣٠ .
- (ب) تستحق الزيادة دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش .
- (ج) بالنسبة للمؤمن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه ، والذي كان قد سبق منحه أيّاً من الزيادتين المقررتين بهذا القانون أو أى زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر ، يستحق أفضل الزيادتين .
- وتتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة .

(المادة الثالثة)

يراعى في شأن العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ ما يلي :

- ١ - تضاف إلى أجر الاشتراك الأساسي في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ .
- ٢ - تدخل قيمة العلاوة الخاصة التي تتم إضافتها في أجر تسوية معاش الأجر الأساسي .
- ٣ - لا تستحق الزيادة المقررة اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ عن العلاوة الخاصة في ذات التاريخ ، وذلك بالنسبة لحالات استحقاق المعاش التي تنشأ اعتباراً من تاريخ ضم العلاوة الخاصة المستحقة عنها الزيادة إلى الأجر الأساسي .
- ويصدر وزير التأمينات والشئون الاجتماعية قراراً بقواعد تنفيذ الأحكام المشار إليها .
- وتتحمل الخزانة العامة بقيمة الزيادة والحقوق التأمينية الناتجة عن ضم هذه العلاوة إلى أجر الاشتراك الأساسي .

(المادة الرابعة)

يستبدل بنص المادة ٥ - بند ط / ١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، النص الآتي :

مادة ٥ (ط / ١) :

١ - الأجر الأساسي ، ويقصد به :

(أ) الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالجهات المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (٢) وما يضاف إليه من علاوات خاصة أو الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يضاف إليه من علاوات مستبعداً منه العناصر التي تعتبر جزءاً من الأجر المتغير ، وذلك بالنسبة للعاملين الذين تربطهم بالجهات المشار إليها علاقة تعاقدية أو عرضية بحسب الأحوال .

(ب) الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعداً منه العناصر التي تعتبر جزءاً من الأجر المتغير بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البندين (ب ، ج) من المادة (٢) .

وفي جميع الأحوال يراعى في الأجر الأساسي ما يأتي :

(أ) ألا يقل عن الحد الأدنى للأجر الوارد بجدول التوظيف للعاملين بالجهاز الإداري بالدولة .

(ب) ألا يزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنوياً .

(ج) إذا كان الأجر كله محسوباً بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجراً أساسياً بما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في البند (ب) .

ويزاد الحدان الأدنى والأقصى المشار إليهما في البندين (أ ، ب) بقيمة العلاوات الخاصة منسوبة إلى كل منهما ، وذلك في التواريخ المحددة لضمها .

(المادة الخامسة)

يستبدل بنص المادة (١٠) من قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، النص الآتي :

د مادة ١٠ - يؤدي المؤمن عليه الاشتراكات على أساس دخل الاشتراك الذي يختاره من بين الدخول الواردة بالجدول رقم (١) المرفق ، ويراعى في تحديده ما يأتي :

١ - ألا يقل عن أكبر أجر اشتراك شهري مسدد على أساسه اشتراكات العاملين لديه المنتفعين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

٢ - ألا يقل عن أجر اشتراكه الأخير إذا كان قد سبق التأمين عليه وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

٣ - ألا يقل دخل اشتراكه الشهري عن المتوسط الشهري لدخله السنوي المتخذ أساساً لربط الضريبة عن السنة السابقة .

ويحدد وزير التأمينات والشئون الاجتماعية بقرار يصدره ، الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقاً لهذا القانون .

(المادة السادسة)

يستبدل بالجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال
ومن في حكمهم الجدول المرفق بهذا القانون .

(المادة السابعة)

يستبدل بالجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين
بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ الجدول المرفق بهذا القانون .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غزة ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١م)

حسنى مبارك

جدول رقم (١)

المرفق بقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر
بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بتحديد الدخل الشهري التي تؤدي على أساسها
الاشتراكات وقيمة الاشتراكات الشهرية :

قيمة الاشتراك الشهري بنسبة (١٥٪)		دخل الاشتراك الشهري	رقم
جنيه	قرش	جنيه	
١٥	-	١٠٠	١
١٨	٧٥	١٢٥	٢
٢٢	٥٠	١٥٠	٣
٣٠	-	٢٠٠	٤
٣٧	٥٠	٢٥٠	٥
٤٥	-	٣٠٠	٦
٥٢	٥٠	٣٥٠	٧
٦٠	-	٤٠٠	٨
٦٧	٥٠	٤٥٠	٩
٧٥	-	٥٠٠	١٠
٨٢	٥٠	٥٥٠	١١
٩٠	-	٦٠٠	١٢
٩٧	٥٠	٦٥٠	١٣
١٠٥	-	٧٠٠	١٤
١١٢	٥٠	٧٥٠	١٥
١٢٠	-	٨٠٠	١٦
١٢٧	٥٠	٨٥٠	١٧
١٣٥	-	٩٠٠	١٨
١٤٢	٥٠	٩٥٠	١٩
١٥٠	-	١٠٠٠	٢٠

ملاحظات :

- ١ - لوزير التأمينات بقرار يصدره زيادة شرائح دخل الاشتراك الشهرى ، وذلك بما لايجاوز مجموع أجر الاشتراك الأساسى والمتغير ، وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .
- ٢ - يشترط لصرف الحقوق التأمينية المستحقة ، وفقاً لأحكام هذا القانون أداء الالتزامات المقررة وفقاً لأحكامه .
- ٣ - تلغى تباعاً فئات دخل الاشتراك التى تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

جدول رقم (١)

المرفق بقانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بتحديد الدخل الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات :

دخل الاشتراك الشهري	الفئات
جنيه	
١٠٠	١
١٢٥	٢
١٥٠	٣
٢٠٠	٤
٢٥٠	٥
٣٠٠	٦
٣٥٠	٧
٤٠٠	٨
٤٥٠	٩
٥٠٠	١٠
٥٥٠	١١
٦٠٠	١٢
٦٥٠	١٣
٧٠٠	١٤
٧٥٠	١٥
٨٠٠	١٦
٨٥٠	١٧
٩٠٠	١٨
٩٥٠	١٩
١٠٠٠	٢٠

ملاحظات:

- ١ - لويزر التأمينات بقرار يصدره زيادة شرائح دخل الاشتراك الشهري ، وذلك بما لايجاوز مجموع أجر الاشتراك الأساسي والمتغير ، وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .
- ٢ - يشترط لصرف الحقوق التأمينية المستحقة ، وفقاً لأحكام هذا القانون أداء الالتزامات المقررة وفقاً لأحكامه .
- ٣ - تُلغى تباعاً فئات دخل الاشتراك التي تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسي في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .